JASPSS
مجلة المجتمع العربي لنشر الدراسات العلمية
ISSN: 2958-6798
الإصدار رقم (18)
2023-05-01
https://jaspss.com

بحث بعنوان

اتخاذ الإجراءات اللازمة لتصويب القرارات الإدارية المخالفة لأحكام نظام البلدية

سحر احمد يوسف الزعبي

كاتبة ديوان

بلدية السلط الكبرى

JASPSS
مجلة المجتمع العربي لنشر الدراسات العلمية
ISSN: 2958-6798
الإصدار رقم (18)
2023-05-01
https://jaspss.com

الملخص

تتحدث الباحثة في هذا البحث عن اتخاذ الإجراءات اللازمة لتصويب القرارات الإدارية المخالفة لأحكام نظام البلدية حيث تهدف إجراءات تصويب القرارات الإدارية المخالفة لأحكام نظام البلدية إلى تصحيح الأخطاء التي تسببت فيها هذه القرارات وإعادة الأمور إلى نصابها الصحيح. وتشمل هذه الإجراءات استدعاء الجهات المعنية لمراجعة القرار وتقديم توضيحات وملاحظاتها، وإعداد تقارير فنية تحليلية للقرار وتحديد الأخطاء المخالفة للأنظمة والتشريعات، وإصدار قرار تصحيحي جديد يتوافق مع أحكام النظام، والتأكد من تنفيذ القرار التصحيحي بشكل صحيح وفعال. وتحتاج هذه الإجراءات إلى تعاون وتنسيق بين الجهات المعنية وتطبيق الإجراءات بشكل سريع وفعال لتلافي أي آثار سلبية قد تنجم عن تأخير إصدار القرار التصحيحي.

JASPSS
مجلة المجتمع العربي لنشر الدراسات العلمية
ISSN: 2958-6798
الإصدار رقم (18)
2023-05-01
https://jaspss.com

Abstract

In this research, the researcher talks about taking the necessary measures to rectify administrative decisions that violate the provisions of the municipality system. These procedures include summoning the concerned authorities to review the decision and provide clarifications and observations, preparing analytical technical reports for the decision, identifying errors that violate regulations and legislation, issuing a new corrective decision in accordance with the provisions of the system, and ensuring that the corrective decision is implemented correctly and effectively. These procedures require cooperation and coordination between the concerned authorities and the implementation of the procedures quickly and effectively to avoid any negative effects that may result from delaying the issuance of the corrective decision.

المقدمة

يعد القرار الإداري أهم مظهر من مظاهر نشاط وامتيازات السلطة التي تتمتع بها الإدارة وتستمدها من القانون العام ، إذ بواسطته تستطيع الإدارة بإرادتها المنفردة على خلاف القواعد العامة في القانون الخاص إنشاء حقوق أو فرض التزامات ، ويرجع السبب في ذلك إلى أن الإدارة المصالح العامة والتي يجب تغليبها على المصالح الفردية الخاصة ، ومن الأهمية بمكان تعريف القرار الإداري وتميزه عن غيره من الأعمال القانونية الأخرى ، مثل الأعمال المادية والأعمال التشريعية والأعمال القضائية ، حيث تتداخل هذه الأعمال القانونية السابقة مع القرارات الإدارية ، فيصعب أحياناً التفرقة بينهما ، ومن هنا تكمن أهمية تعريف القرار الإداري ، وهي تفرقة لازمة أيضاً لتحديد الأعمال التي تخضع لنطاق الرقابة القضائية عن غيرها والقرار الإداري باعتباره نشاطاً مهماً من أنشطة السلطة الإدارية ، يتكون من عدة أركان وهي ركن الاختصاص والشكل والمحل والسبب والغاية التي تعد جسداً للقرار الإداري ، وتمثل أيضاً حدوداً لا يجوز للإدارة مخالفتها وإلا عدت قراراتها مشوبة بعيوب قابلة للإبطال أو البطلان . (ياحي وهيبة 2019)

تصويب القرارات الإدارية المخالفة لأحكام نظام البلدية يعتبر أمراً مهماً لعدة أسباب. ففي البداية، يجب الإشارة إلى أن نظام البلدية يعتبر الإطار القانوني الذي ينظم عمل البلديات ويحدد الصلاحيات والمسؤوليات التي يجب أن تتمتع بها البلديات وتحملها في الوقت نفسه، ويحدد كذلك الإجراءات التي يجب اتباعها في اتخاذ القرارات الإدارية لذلك، فإن تصويب القرارات الإدارية المخالفة لأحكام نظام البلدية يعني إعادة العمل بالإطار القانوني الذي ينظم عمل البلديات وتحقيق المسؤولية الملقاة على البلديات وموظفيها. وهذا يساعد على تحسين جودة العمل الإداري في البلدية، ويسهم في تحسين خدمات البلدية المقدمة للمواطنين وزيادة

مستوى الرضا لديهم ، وبالإضافة إلى ذلك، فإن تصويب القرارات الإدارية المخالفة لأحكام نظام البلدية يعزز سلطة القانون ويضمن احترام الحقوق والحريات المدنية، ويعمل على تعزيز مفهوم الحكم الرشيد والعدالة في المجتمع. وبهذا الشكل، فإن تصويب القرارات الإدارية المخالفة لأحكام نظام البلدية يعد جزءاً أساسياً من حماية الدولة للحقوق والحريات الأساسية للمواطنين وتطوير النظام الإداري في البلدية. (ايناس مؤيد جاسم محمد 2022)

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في القرارات الإدارية هي من أهم أسس نجاح عمل البلديات ولذلك فإن القرارات التي تخالف أحكام نظام البلدية قد تؤثر بشكل سلبي وكبير جداً على مستوى الخدمة فيها ، وفي هذا البحث تتحدث الباحثة حول الإجراءات اللزمة لتصويب القرارات الإدارية المخالفة لأحكام نظام البلدية .

أهداف البحث

يهدف هذا البحث إلى :

- تعريف القرارات الإدارية
- بيان أركان القرارات الإدارية
- توضيح أهمية القرارات الإدارية
- كشف أسباب مخالفة القرارات الإدارية لأحكام نظام البلدية
- توضيح أهمية تصويب القرارات الإدارية المخالفة لأحكام نظام البلدية

اسئلة البحث

- ما القصود القرارات الإدارية
- ماهي أركان القرارات الإدارية
- ما أهمية القرارات الإدارية
- ما هي أسباب مخالفة القرارات الإدارية لأحكام نظام البلدية
- ما أهمية تصويب القرارات الإدارية المخالفة لأحكام نظام البلدية

أهمية البحث

تكمن اهمية البحث من الناحية النظرية في تعزيز واثراء المكتبة العربية لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتصويب القرارات الإدارية المخالفة لأحكام نظام البلدية اما من الناحية العلمية فهي تساعد في اتخاذ القرارات لكبار المسؤولين في المؤسسات الحكومية لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتصويب القرارات الإدارية المخالفة لأحكام نظام البلدية.

الدراسات السابقة

دراسة (ياحي وهيبة. (2019)) بعنوان تنفيذ القرارات الإداريــة ، تناولت هذه الدراسة تنفيذ القرارات الإدارية في التشريع الجزائري، حيث تتمتع الإدارة باعتبارها سلطة عامة بسلطات استثنائية وامتيازات في تنفيذ قراراتها، والقاعدة العامة أن القرارات الإدارية تعد نافذة من تاريخ صدورها من الجهة الإدارية صاحبة القرار، ووفقا لذلك فإن القرار الإداري يترتب أثره فور صدوره ولا يسري بأثر رجعي، إلا في حالات معينة كوجود

نص تشريعي يبيح لها ذلك، وحالات القرارات التفسيرية والمؤكدة، أما بالنسبة للأفراد فهي لا تسري بحقهم إلا إذا علموا بها بواسطة إحدى وسائل العلم الثابتة قانونا. ويختلف تنفيذ القرار الإداري عن نفاذه في ذاته، فالنفاذ عملية قانونية تتم بالشهر والتبليغ أما التنفيذ فهو عمل مادي لاحق لنفاذ القرار يتم مباشرة وقد لا يتم إلا بعد فترة لسبب أو لآخر. والأصل هو تنفيذ القرارات دون اللجوء إلى القضاء ويكون ذلك سواء من الأطراف المعنية بالقرار أو من الإدارة، وعندها يكون التنفيذ إما اختياريا أو جبريا، وإذا لم يتم تنفيذه اختيارا أو لم تستطيع الادارة اللجوء الى التنفيذ المباشر لعدم توافر شروطه أو حالاته، فلا يكون أمام الإدارة سوى اللجوء إلى القضاء لتنفيذ القرار الإداري من خلال إحدى الدعويين المدنية أو الجزائية. الكلمات المفتاحية: تنفيذ القرارات الإدارية، نفاذ القرارات الإدارية، التنفيذ المباشر، التنفيذ إما الاختياري.

دراسة (KAMEL, S. (2018)) بعنوان تسبيب القرارات الادارية ، إذا كان مبدأ تسبيب القرارات الإدارية من أهم سياسة معالم الوضوح الإداري والذي استولى على اهتمام الفقه الإداري الحديث في إطار ما يسمى بحماية حقوق المتعاملين مع الإداة ولا سيما فيما يتعلق بحقهم في الحصول على المعلومات, إلا أن هذا المبدأ السائد في أغلب الدول ولا سيما العربية منها كالجزائر ومصر هو أنه لا تسبيب إلا بنص استنادا على العديد من المبررات كضرورة توافر السرية في بعض أعمال السلطة الادارية وقرينة المشروعية التي تتمتع بها القرارات الإدارية وغيرها من المبررات الواهية وهو ما مس بشكل كبير بحقوق الافراد وأخل بالضمانات المقررة لهم خاصة فيث تلك الدول.

دراسة (نجار, عيسى, تريعة, & مولاي محمد. (2022)) بعنوان أسس القرارات الإدارية وأثرها القانوني ، إن القرار الإداري أحد الأعمال القانونية التي تصدرها الإدارة، فالقرار الإداري وإن كان عمل إداري إرادي،فهو لا

يخرج عن كونه يصدر تنفيذا للقانون، باعتباره صادرا من السلطة التنفيذية صاحبة هذا الإختصاص، كماانه لا يمكن اعتبار كل ما يصدر عن الإدارة قرار إداري، حيث يهدف في الأخير لتحقيق المصلحة العامة، وينتج آثار تنجم بعد اتخاذها لهذا الأخير.

دراسة (سعودي زهرة–زرقين سهيلة. (2020)) بعنوان وقف تنفيد القرارات الادارية في القانون الجزائري ، إن القرارات الإدارية لها أهمية بالغة في تسيير المرافق العامة والمتمثلة في تلبية حاجات الأفراد وتحقيق المصلحة العامة، اعتبار أن الطابع التنفيذي لها هو القاعدة العامة في التنفيذ المباشر لقراراتها دون اللجوء إلى القضاء. حيث أن الهدف من دراسة هذا الموضوع هو التعرف على نظام وقف تنفيذ القرارات الإدارية باعتباره آلية تكفل حماية الحقوق الفردية من تعسف الإدارة في إصدار قرارات مخالفة للقانون، والغاية منه تحقيق الآثار التي قد تترتب عن مبدأ الأثر غير الموقف وخاصة نفاذ القرارات الإدارية وهذا يعد تدعيماً للوظيفة الأساسية للقضاء الإداري حيث تعتبر دعوى وقف تنفيذ القرار الإداري من أهم الدعاوي في المواد الإدارية والتي تجنب كل تنفيذ للقرار الإداري قد يصعب تدارك نتائجه، وبذلك يكون قد حقق التوازن بين المصلحة العامة والمصلحة الخاصة للأفراد. والجدير بالذكر استبدال نظام وقف تنفيذ القرارات الإدارية من قاضي الموضوع بنظام الاستعجال الموقف وذلك رغبة في تحقيق نجاعة أكثر لنظام وقف تنفيذ القرارات الإدارية نظرا لما يتميز به هذا الأخير من حماية لحقوق وحريات الأفراد في مواجهة الإدارة. الكلمات المفتاحية: القرارات الإدارية، نظام وقف تنفيذ القرارات الإدارية، القضاء الإداري

JASPSS
مجلة المجتمع العربي لنشر الدراسات العلمية
ISSN: 2958-6798
الإصدار رقم (18)
2023-05-01
https://jaspss.com

تعريف القرارات الإدارية

المقصود بالقرار الإداري، يصدر من الإدارة بإرادتها المنفردة، بهدف تعديل أو رفض تعديل حق أو التزام من الحقوق والالتزامات القائمة، ودون أن يتوقف الأمر على إرادة المخاطب بما ورد في هذا القرار بهدف إحداث أثر قانوني معين، وهناك اختلافات واردة في صياغة تعريف القرار الإداري، إلا أن الفقه والقضاء اتفقا على أن القرار الإداري لابد من توافر شروط صحته ومشروعيته حتى يكتسب القوة الممنوحة له من القانون ويحدث أثراً قانونياً ، يمكن تعريف القرار الإداري على أنه قرار يصدر عن الجهات الإدارية ويتضمن قرارات وتوجيهات وقوانين ولوائح وأحكام وقرارات إدارية أخرى، ويتم اتخاذه من قبل السلطة الإدارية لحل مسألة معينة أو لتنظيم العمل الإداري أو تنفيذ السياسات الحكومية ويتميز القرار الإداري بأنه يتخذ وفقًا لإجراءات وإجراءات تنظيمية محددة ومن قبل سلطة إدارية معينة وبهدف تحقيق المصلحة العامة وتوفير الخدمات والتسهيلات التي يحتاجها المواطنون. ويعتبر القرار الإداري ملزمًا لجميع الأفراد والجهات المعنية، ويمكن الاستئناس به في القضايا القانونية المتعلقة بالمسائل التي يتعلق بها. (زرقين سهيلة 2020)

JASPSS
مجلة المجتمع العربي لنشر الدراسات العلمية
ISSN: 2958-6798
الإصدار رقم (18)
2023-05-01
https://jaspss.com

أركان القرارات الإدارية

للقرار الإداري بعض الأركان، وفيما يأتي هذه الأركان: (KAMEL, S 2018)

ركن الاختصاص:

ويعرف الاختصاص بأنه يعبر عن الصلاحية القانونية حتى يقوم الفرد بعمل عمل ما ، ويعرف الاختصاص في تخصص القرار الإداري بأنه القدرة على إصدار القرارات الإدارية على وجه يعتبر به قانوناً ويجب أن يصدر القرار الإداري من الذين يمنحهم القانون السلطة على إصداره.

ركن الاختصاص:

هو أهم أركان القرار الإداري ويمكن أن يقوم الشخص بالطعن في صحة القرارات بشكل مباشر متى ما تم الإثبات بعدم وجود ركن الاختصاص به وفي أي مرحلة من مراحل الدعوى. يعرف القرار الذي لا يوجد به ركن الاختصاص بالقرار المعيب الذي أصابه عيب ويؤدي إلى بطلان هذا القرار ، من أنواع الاختصاص الاختصاصات الشخصية، والاختصاصات الموضوعية، والاختصاصات المكاني، والاختصاصات الزمانية.

ركن الشكل:

إن القرار الإداري لا يوجد له شكل معين يجب أن يصدر فيه، ومن الممكن أن يكون هذا القرار بشكل مكتوب أو شفوي، صريح أو ضمني ، الإدارة لا تقيد بشكل معين تقوم بالإفصاح به عن إرادتها الواجبة إذا لم يحكم القانون باتباع شكل خاص بالنسبة لقرار ما ، فعند تحديد القانون إجراءات معينة أو شكل محدد

وجب على جهة الإدارة الالتزام بها، كالتوقيع والختم والتصديق، وإعطاء الرقم تحت طائلة البطلان عند عدم اتباع تلك الإجراءات.

ركن المحل:

المحل في القرار الإداري يكون هو الموضوع فيه، أي الآثار القانونية التي تترتب عليها. من الأمثلة على ركن المحل في القرار الإداري كالمحل في إصدار قرار تأديبي نحو موظف خالف هو توقيع الجزاء. ويعرف المحل في قرار التعيين في الوظيفة بأنه إدخال الشخص صاحب العلاقة بالقرار في الوظيفة.

ركن السبب:

يجب أن يقوم القرار الإداري على سبب يعتمد عليه ويكون سبب إصداره. ويعرف السبب بأنه الحالة القانونية أو الواقعية التي تقوم بدفع جهة الإدارة حتى إصدار القرار الإداري. يعتبر السبب هو الدافع والمبرر لإصدار القرار الإداري و تعود أهمية وجود السبب على اعتبار أنه أمر لازم وضروري لإصدار القرار، لا يلزم الإدارة ضرورة اتخاذ القرار فإن الإدارة لها الحرية في اتخاذ أو عدم اتخاذ القرار الإداري حتى ولو وجد السبب ، قام بإلزام الإدارة بإصدار القرار في حالة تواجد سببه وفي مواقع معينة.

ركن الغاية:

بعض الأشخاص لا يفرقون بين ركني السبب والغاية. الفرق بين السبب والغاية فالسبب هو الهدف الأولي من وراء صدور القرار أو الأساس الذي صدر القرار من أجله والغاية تعرف بأنها هي النتيجة النهائية التي تعمل جهة الإدارة على تحقيقها والعلم بها من خلال القرار الإداري الذي يتم إصداره.

JASPSS
مجلة المجتمع العربي لنشر الدراسات العلمية
ISSN: 2958-6798
الإصدار رقم (18)
2023-05-01
https://jaspss.com

أهمية القرارات الإدارية

تعد القرارات الإدارية من أهم العناصر التي تؤثر على نجاح المؤسسات والمنظمات، حيث تتخذ القرارات الإدارية لتحقيق الأهداف المحددة والتي تسهم في تحسين الأداء والنتائج النهائية. ومن أهم أسباب أهمية القرارات الإدارية: (مولاي محمد 2022)

1- توجيه العمليات: تساعد القرارات الإدارية في توجيه العمليات المختلفة داخل المؤسسات وتحديد الأولويات والمهام الحيوية التي يتعين العمل عليها بأولوية.

2- تحسين الأداء: تساعد القرارات الإدارية في تحسين الأداء العام للمؤسسات وذلك من خلال اتخاذ الإجراءات المناسبة لتحسين الكفاءة والفعالية.

3- توفير الوقت والجهد: تساعد القرارات الإدارية في توفير الوقت والجهد المبذول في إدارة المؤسسات وتحسين كفاءة العمل.

4- تحديد الأهداف: تساعد القرارات الإدارية في تحديد الأهداف المستقبلية للمؤسسات وتطوير استراتيجيات العمل لتحقيق هذه الأهداف.

5- التكيف مع التغيير: تساعد القرارات الإدارية في التكيف مع التغييرات المحيطة بالمؤسسات والتعامل معها بشكل فعال.

6- توفير الموارد: تساعد القرارات الإدارية في تحديد الموارد اللازمة لتحقيق الأهداف المحددة وتحسين إدارة هذه الموارد.

وبالتالي، يمكن القول أن القرارات الإدارية تعد عنصراً حيوياً لنجاح المؤسسات والمنظمات وتساعد في تحقيق الأهداف المحددة وتحسين الأداء والنتائج النهائية.

أسباب مخالفة القرارات الإدارية لأحكام نظام البلدية

توجد عدة أسباب يمكن أن تؤدي إلى مخالفة القرارات الإدارية لأحكام نظام البلدية، ومن بين هذه الأسباب: (أيت عبد المالك 2021)

1- عدم امتثال الجهة الإدارية المعنية لأحكام نظام البلدية وتجاهلها للقواعد والإجراءات القانونية المتعلقة باتخاذ القرارات الإدارية.

2- إصدار القرارات الإدارية بطريقة غير شرعية أو بما يتعارض مع أحكام القانون.

3- تعدد التفسيرات والتأويلات لأحكام النظام البلدي وعدم الاتفاق حول معنى بعض المصطلحات والأحكام.

4- عدم وضوح الأهداف والغايات التي يرمي إليها النظام البلدي، مما يؤدي إلى ارتكاب بعض الأخطاء في تطبيقه.

5- عدم توافق بعض الأحكام في نظام البلدية مع الأنظمة والتشريعات الأخرى، مما يؤدي إلى تعارض القرارات الإدارية معها.

6- تأخر صدور الأحكام القضائية في القضايا المتعلقة بالنظام البلدي والتي قد تؤدي إلى تطبيق خاطئ للقوانين والأحكام.

7- عدم وجود آليات وآلية فعالة لتقييم ومراقبة القرارات الإدارية للتأكد من تطابقها مع أحكام النظام البلدي.

يجب على الجهات الإدارية المعنية بتطبيق نظام البلدية أن تلتزم بأحكام النظام والقوانين واللوائح الصادرة عن السلطات المختصة، وأن تضع الآليات اللازمة لتقييم ومراقبة القرارات الإدارية للتأكد من تطابقها مع النظام البلدي والقوانين واللوائح الصادرة عن السلطات المختصة.

أهمية تصويب القرارات الإدارية المخالفة لأحكام نظام البلدية

تصويب القرارات الإدارية المخالفة لأحكام نظام البلدية ذات أهمية كبيرة للعديد من الأسباب، منها: (ياحي وهيبة 2019)

1- الحفاظ على سلامة العمل الإداري: تصويب القرارات المخالفة لأحكام نظام البلدية يعتبر إجراءً ضروريًا للحفاظ على سلامة العمل الإداري داخل البلدية، حيث تضمن الالتزام بالقوانين والأنظمة والتعليمات السلوك الحكيم والمسؤولية المدنية.

2- ضمان العدالة: تصويب القرارات المخالفة لأحكام نظام البلدية يضمن توفير العدالة بين المواطنين والمؤسسات، وتجنب أي انحياز أو تفضيل غير مبرر.

3- تفادي المشاكل القانونية: قد تتسبب القرارات المخالفة لأحكام نظام البلدية في حدوث مشاكل قانونية، وتكبد البلدية خسائر مادية كبيرة، لذلك يجب تصويبها بأسرع وقت ممكن لتفادي هذه المشاكل.

4- رفع مستوى الثقة بين المواطنين والبلدية: إذا تم تصويب القرارات المخالفة لأحكام نظام البلدية بشكل سريع وفعال، فإن ذلك يساهم في رفع مستوى الثقة بين المواطنين والبلدية ويعزز العلاقات الإيجابية بينهم.

5- تحسين سمعة البلدية: تصويب القرارات المخالفة لأحكام نظام البلدية يساعد في تحسين سمعة البلدية، حيث يشعر المواطنون بالاطمئنان إلى أن البلدية تعمل بجدية ومصداقية وتولي اهتمامًا بتلبية احتياجاتهم.

منهجية البحث

استخدمت الباحثة في هذا البحث المنهج الاستقرائي بالاعتماد على الدراسات السابقة والمقالة المتوفرة في المكتبة العربية ومواقع الانترنت والتي من خلالها سوف تقوم الباحثة في استخلاص اهم النتائج والتوصيات

نتائج البحث

بناءاً على نتائج الدراسات السابقة وهذا البحث استنتجت الباحثة انه يجب اتخاذ الإجراءات اللازمة لتصويب القرارات الإدارية المخالفة لأحكام نظام البلدية، وذلك حتى يتم ضمان استقرار العمل الإداري وتفادي الأخطاء التي قد تؤثر سلباً على الخدمات التي يقدمها المجلس للمواطنين. فمن المهم أن تكون القرارات الإدارية متوافقة مع القوانين والأنظمة المعمول بها، وعندما يتم اكتشاف أي مخالفة، يجب على المسؤولين اتخاذ الإجراءات اللازمة لتصويب الخطأ والعمل على تفادي تكراره في المستقبل. يعتبر هذا الأمر جزءًا من ممارسات الحوكمة الجيدة والتي تهدف إلى تحسين جودة الخدمات المقدمة للمواطنين وتحقيق التنمية المستدامة في المدن والبلدات. لذلك، يجب على المسؤولين الإداريين تعزيز الشفافية والحسابية في أعمالهم والتأكد من أن جميع القرارات الإدارية المتخذة تتوافق مع القوانين واللوائح المحلية والوطنية، وتحديثها وتطويرها بشكل دوري لتتناسب مع الاحتياجات المتغيرة للمجتمع.

التوصيات

بناءاً على نتائج البحث السابقة وخلال هذا البحث أوصت الباحثة بضرورة اتخاذ القرارات الإدارية بشكل صحيح وغير مخالف لأحكام البلدية، وفي حال حدوث عكس ذلك يجب اتخاذ الإجراءات اللازمة لتصويب هذه القرارات.

المراجع

ياحي وهيبة. (2019). تنفيذ القرارات الإداريــة (Doctoral dissertation, جامعة محمد بوضياف المسيلة).

KAMEL, S. (2018). تسبيب القرارات الادارية (Doctoral dissertation).

نجار, عيسى, تريعة, & مولاي محمد. (2022). أسس القرارات الإدارية وأثرها القانوني.

عبد الغني, منصور, محمد, خدير, & أيت عبد المالك. (2021). اشكالات تنفيذ القرارات الإدارية.

م. م ايناس مؤيد جاسم محمد. (2022). الرقابة الادارية والقضائية على القرارات الادارية. مجلة العلوم القانونية والسياسية, 11(2), 411-430.

سعودي زهرة-زرقين سهيلة. (2020). وقف تنفيذ القرارات الادارية في القانون الجزائري (Doctoral dissertation, جامعة محمد بوضياف المسيلة).